

تحرك عاجل

جماعة شيعية تواجه إعادة توطينها قسراً

هددت السلطات الإندونيسية بإعادة توطين جماعة شيعية بالقوة في مارس/آذار. وتعيش هذه الجماعة في ملجأ مؤقت في جاوة الشرقية في ظروف متردية. وكان أفراد هذه الجماعة قد هُجِّروا من منازلهم في أغسطس/آب 2012 في أعقاب تعرُّض قريتهم لاعتداء من قبل مجموعة من الرعاع.

منذ 1 يناير/كانون الثاني قامت شرطة إقليم جاوة الغربية بسحب أفرادها الذين كانوا يتولون حماية تلك الجماعة. ووفقاً لمصدر موثوق به، فقد منحت سلطات إقليم جاوة الشرقية ومنطقة سامبانغ أتباع هذه الجماعة الشيعية مهلة حتى مارس/آذار كي يعتنقوا المذهب السني إذا أرادوا العودة إلى منازلهم، وإلا فإنه سيتم إعادة توطينهم قسراً إما إلى جزء آخر من الإقليم أو إلى مكان ما خارج جزيرة جاوة. وقد رفضت الجماعة المهجَّرة إعادة توطينها وتفضِّل العودة إلى منازلها ووسائل عيشها بأمان. ولا يزال نحو 165 شخصاً مهجَّراً، بينهم 48 طفلاً، يعيشون في ظروف غير ملائمة في مجمع رياضي في سامبانغ في جاوة الشرقية، بعد مرور أكثر من أربعة أشهر على الهجوم الذي شنَّته مجموعة من الرعاع على قريتهم.

وقد استمرت أوضاعهم في الملجأ المؤقت في التردّي. ففي أواخر ديسمبر/كانون الأول، أوقفت السلطات المحلية إمدادات الغذاء والخدمات الطبية إلى المهجَّرين. وفي 22 نوفمبر/تشرين الثاني، قامت بقطع إمدادات الغذاء عنهم، ولكنها استأنفتها في 4 ديسمبر/كانون الأول. وقد أصيب بعض الأطفال الموجودين في الملجأ بالمرض.

وكان قد تم تهجير الجماعة الشيعية من قرية كرانغ غيام في منطقة سامبانغ بجزيرة مادورة في أغسطس/آب 2012، عندما هاجمت مجموعة من الرعاع المناهضين للشيعية تلك الجماعة بالأسلحة الحادة والحجارة، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة عشرات آخرين بجروح. كما أضر الرعاع النار في 35 منزلاً تعود إلى تلك الجماعة الشيعية. وقد وُجِّهت تهم إلى خمسة أشخاص حتى الآن على خلفية ذلك الهجوم.

يرجى كتابة مناشدات باللغة الإنجليزية أو الإندونيسية أو بلغتكم الخاصة، بحيث تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات إلى ضمان تمكين الجماعة الشيعية المهجّرة من الحصول على الخدمات الأساسية، من قبيل الغذاء والخدمات الصحية فوراً؛
- حث السلطات على ضمان العودة الآمنة والطوعية والكرامة لأفراد الجماعة الشيعية إلى منازلهم وفقاً لرغبتهم، ومساعدتهم على إعادة بناء منازلهم التي دُمرت أو تضررت؛
- حث السلطات على إجراء تحقيق في الأنباء التي تفيد بأن السلطات المحلية والإقليمية تعتمد إلى إكراه اتباع المذهب الشيعي على التخلي عن عقيدتهم قبل السماح لهم بالعودة إلى منازلهم؛
- دعوة السلطات إلى ضمان تقديم جميع الأشخاص الذين تورطوا في الهجوم على الجماعة الشيعية إلى ساحة العدالة على وجه السرعة ووفقاً لإجراءات تفي بالمعايير الدولية للعدالة بدون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام، وإلى توفير جبر الضرر للضحايا؛

يرجى إرسال المناشدات قبل 26 فبراير/شباط 2013 إلى:

وزير العدل وحقوق الإنسان

Amir Syamsuddin
Jl. H.R. Rasuna Said Kav No. 4-5
Kuningan, Jakarta Selatan 12950,
Indonesia
Fax: +62 21 525 3095

Salutation: Dear Minister

المخاطبة: عزيزي الوزير

رئيسة اللجنة البرلمانية الثامنة

Dra. Ida Fauziah
House of People's Representatives
Kompleks Gedung DPR
Jl. Gatot Subroto, Senayan, Jakarta, 10270, Indonesia
Email: set_komisi8@dpr.go.id
Fax: +62 21 571 5512

Salutation: Dear Dra. Ida Fauziah

المخاطبة: عزيزتي عيدة فوزية

وإرسال نسخة إلى:

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

Otto Nur Abdullah
National Human Rights Commission (Komnas HAM)
Jl Latuharhary, No.4 Menteng
Jakarta Pusat 10310, Indonesia
Fax: +62 21 39 25 227

كما يرجى إرسال نسخ منها إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم، وإدخال العناوين الدبلوماسية المحلية على النحو التالي:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة

وإذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، يرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: UA 336/12، معلومات إضافية. أنظر الرابط:

www.amnesty.org/en/library/info/asa21/043/2012

تحرك عاجل

جماعة شيوعية تواجه إعادة توطينها قسراً

معلومات إضافية

في مايو/ أيار، وأثناء الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان، أكدت الحكومة الإندونيسية من جديد على التزامها بضمان حماية حرية الدين والتصدي لقضايا التعصب الديني، بيد أن الأقليات الدينية في إندونيسيا، من قبيل الطوائف الشيعية والأحمدية والمسيحية، لا تزال تواجه المضايقة والترهيب والاعتداءات. ونادراً ما تتم معاقبة الذين يمارسون العنف ضد الأقليات الدينية، كما تم تهجير جماعات دينية نتيجة للهجمات التي تعرضت لها.

وفي حالة مشابهة في لومبوك في نوسة الشرقية بإقليم تنغارا، لا تزال جماعة من الطائفة الأحمدية تعيش منذ ست سنوات في أوضاع سكنية غير ملائمة عقب الهجوم على منازلها وإحراقها على أيدي الرعاع في فبراير/شباط 2006، وقد عجزت السلطات عن حل مشكلتهم أو تقديم المسؤولين عن الاعتداءات عليهم إلى ساحة العدالة.

وكانت الطائفة الشيعية في جزيرة مادورة قد تعرضت لعمليات ترهيب واعتداء من قبل. ففي 29 ديسمبر/كانون الأول 2011، أضرم حشد من الرعاع النار في مكان للعبادة ومدرسة داخلية وعدد من المنازل القريبة. ولم تتخذ الشرطة تدابير كافية لحماية الطائفة، وبدلاً من التدخل لوقف الهجوم، قام بعض أفرادها بتصويره بكاميرات هواتفهم الخليوية. وفي النهاية وُجّهت تهمّة إلى شخص واحد فقط وحُكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر بسبب الهجوم.

في يوليو/تموز 2012، قُبض على تاج الملوك، وهو زعيم ديني للطائفة الشيعية في جاوة الشرقية وحكمت عليه محكمة منطقة سامبانغ بإقليم جاوة بالسجن لمدة سنتين بتهمة التجديف بموجب المادة 156 (أ) من القانون الجنائي الإندونيسي. وقد تم اعتقاله عقب ورود أنباء تفيد بأنه في 1 يناير/كانون الثاني 2012، أصدر فرع سامبانغ من "مجلس علماء المسلمين في إندونيسيا" فتوى شرعية بشأن ما وُصف بأنه "تعاليم تاج الملوك". وفي سبتمبر/أيلول 2012، رفعت المحكمة العليا في جاوة الشرقية مدة الحكم إلى أربع سنوات بعد الاستئناف. إن منظمة العفو الدولية تعتبره سجين رأي، وتدعو إلى إطلاق سراحه فوراً وبلا قيد أو شرط.

ونشير إلى أن الدستور الإندونيسي يكفل لكل شخص الحق في حرية الدين. كما تنص المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي أصبحت اندونيسيا دولة طرفاً فيه، على أن هذا الحق "يشمل حرية الشخص في أن يدين بدين ما، وحرية في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره"، وأنه "لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخلّ بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره".

وكدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنه يقع على عاتق الحكومة التزام بضمان حق كل شخص في التمتع بمستوى معيشة كافٍ، بما فيه السكن اللائق (المادة 1.11) وفي التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، (المادة 12).

الأسماء: ما لا يقل عن 165 شخصاً من الطائفة الشيعية/ ذكوراً وإناثاً.